

## الفصل الثاني

### العلاقات الدلالية بين المصطلحات

### في معاجم المصطلحيات عند العرب

تعرف العلاقات الدلالية (semantic relations) بما بين معاني الكلمات من ارتباط بأنواع مختلفة؛ ومن أجل ذلك تسمى أحياناً باسم علاقات المعاني (semantic relations). والأصل الشائع في الدرس الدلالي أن يكون لكل كلمة معنى خاص بها مغلق عليها، وهي علاقة أحادية الدلالة (Monosemy)، التي تعرف بأنها: "اشتغال الكلمة الواحدة على معنى واحد فحسب"<sup>(1)</sup>.

وهذه العلاقة وإن كانت هي الأصل المتصور في علاقات الألفاظ (الدوال) بالمعاني (المدلولات)، الذي يتغير بفعل عوامل كثيرة جداً تأتي عليه - فإن القول بأصالة هذه العلاقة الأحادية في علاقات المصطلحات بدلالاتها، ليس أصلاً متصوراً تجنح إلى القول به أصول الدراسة الدلالية، وإنما هو فوق ذلك أصل طبيعي لازم؛ ذلك أن أى خلط في لغة الاصطلاح في أى علم من العلوم - يترتب عليه أمور خطيرة تسير نحو الاضطراب في آلة من آلات تحصيل هذا العلم أو ذاك، والتداخل في المصطلحات قائد إلى شىء غير قليل من اضطراب المسائل والتصورات، وهو ما يشير إليه هارتمان في معجمه<sup>(2)</sup> عن مصطلحات المعجمية.

ونحن نتصور أن العلاقات الدلالية أثرت بشكل ما في ظهور عدد من معاجم المصطلحيات في العربية التي رتبت موادها ترتيباً علمياً (أو موضوعياً)، أى التي أوردت مصطلحات كل علم في باب مستقل، وهو تطبيق متقدم لمبدأ من مبادئ العلاقات الدلالية التي تقر أن المصطلحات علم ما يربط بينها جميعاً نوع من القرابة لا تخفى.

(1) معجم المصطلحات اللغوية للدكتور البعلبكي / 1315 م.

(2) وفي هارتمان، ص 95: "هي العلاقة المعنوية التي تعنى أن كلمة أو عبارة تملك معنى مفرداً"، ثم يقرر بعد ذلك أنها علاقة تندر في المعجم العام، على أن المطلوب في مصطلحات العلوم أن تقوم على تعيين مفهوم واحد لكل مصطلح، وهالك نص كلامه:

" but in technical terminology its desirable that a term should designate only one concept "

وهذا التيار من معاجم المصطلحيات تمثل في مفاتيح العلوم للخوارزمي، ومقاليد العلوم المنسوب للسيوطي.

وعلى الرغم مما تقرره الدراسات الدلالية من ضرورة اعتبار أحادية المعنى في مجالات ألفاظ العلوم؛ لأنه اعتبار لازم لما يسمى بالضبط المعرفي للمفاهيم والمسائل العلمية عبر الجهاز الاصطلاحي - فإن شيئاً ملحوظاً من التباين الاصطلاحي، أو التداخل، أو العلاقات المعنوية نشأ لأسباب مختلفة متنوعة، نالت من العلاقة الأحادية المفترضة بين المصطلحات ودلالاتها، ومن ثم ظهر عدد من العلاقات غير الأحادية في البناء المصطلحي للعلوم المختلفة.

**وقد ظهرت العلاقات التالية في معاجم المصطلحيات العربية:**

1- الترادف الاصطلاحي.

2- الاشتراك الاصطلاحي.

3- التضاد الاصطلاحي.

والحق يقتضينا أن نقرر أنه مع وجود هذه العلاقات التي تؤذن - نظرياً - باحتمالات وقوع اضطراب أو تداخل أو تباين مضر بعدد من المفاهيم، فإن أصحاب هذه المعاجم اجتهدوا اجتهاداً موفقاً - إلى أبعد الحدود - في التغلب على هذا التباين بمجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي:

- استثمار العناية ببيان مستوى الاستعمال (usagelable)؛ للفصل بين ما يمكن أن يكون تبايناً، عن طريق ربط المفهوم بمجاله الدلالي الموسع (العلم)، أو بمجاله الدلالي المضيق (الباب أو الفصل).

- الإشارة إلى شيء من أسباب تفسير ظهور أي من هذه العلاقات في المجالات الاصطلاحية، كما سنرى فيما بعد.

وقد كان هذان الإجراءات - مع غيرهما - حاسمين في التقليل من مخاطر ظهور هذه العلاقات الدلالية في مجال اللغة المختصة.

### **[3] 1/2 الترادف الاصطلاحي في معاجم المصطلحيات في العربية:**

يعرف الدكتور البعلبكي الترادف بأنه: (synonymy)، بما يقصد به صحة محيىء كلمة موضع أخرى في بعض السياقات<sup>(1)</sup>.

(1) انظر: معجم المصطلحات اللغوية/ 490، ويبدو أنه ترجمه لما في دافيد كريستال، ص340 of A dictionary of linguistics and phonetics

أو هو عبارة عن "ألفاظ متحدة المعنى، وقابلة للتبادل فيما بينها في أى سياق"<sup>(1)</sup>.

ولا يصح التسوية بين الترادف في المعجم العام والترادف في المعجم المختص، إلا في بعض الأسباب التى تؤدى إلى نشوئه فقط، بمعنى أن كثافة المترادفات في المعجم العام لا يمكن أن تقترب من كثافتها في المعجم المختص بأى حال؛ إذ أمثلة المصطلحات المترادفة قليلة جداً، قياساً بالألفاظ اللغوية المترادفة<sup>(2)</sup>.

هذا بالإضافة إلى عدد قليل من الأسباب الخاصة قادت إلى ظهور الترادف الاصطلاحي، كما سيظهر لنا.

**وفي معاجم المصطلحيات أمثلة لهذه العلاقة الدلالية منها ما يلي:**

يقول الخوارزمي في مفاتيح العلوم / 52: "الظروف هى التى يسميها أهل الكوفة المحال". ففى هذا النص ما يعكس الترادف الواقع بين مصطلحي (الظروف) و (المحال)، وواضح أن فى خلفية القول بالترادف بينهما أمرين، هما:

أ- الاختلاف المذهبي الذى أحدثه، بمعنى أن السبب هو إثارة البصريين لاستعمال (الظرف)، وإثارة الكوفيين لاستعمال (المحال) فى الدلالة على مفهوم واحد.

ب- الترادف القائم أصلاً فى بنية اللفظين فى المعجم العام؛ حيث إن الظرف فى اللغة هو الوعاء، والمحل مساو له فى المعنى، وهو ما أسهم فى خلق الترادف بينهما، بعدما انتقلا مصطلحين فى مصطلحية علم النحو العربى.

ومما أورده كذلك الخوارزمي من المصطلحات المترادفة فى مصطلحية الكتابة والخراج، قوله (ص 60): "التسويغ: أن يسوغ الرجل شيئاً من خراجه فى السنة، وكذلك الحطيطة والتركبة". ففى هذا التعليق الأخير المبتدئ بقوله "وكذلك" ما يعلن عن الترادف التام بين مصطلحات ثلاثة هى (التسويغ/ والحطيطة والتركبة)، ويبدو أن السر وراء هذا الترادف هو أن الترادف الواقع أصلاً بين الألفاظ فى المعجم العام انتقلت إلى المعجم المختص.

(1) دور الكلمة فى اللغة، وانظر: فصول فى فقه العربية / 309، وانظر: ص 135 dictionary of lexicography

(2) انظر فى هذه الأسباب: فقه اللغة للدكتور على عبد الواحد وافي / 168، ودراسات فى فقه اللغة للدكتور صبحى الصالح / 294، وعلم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر / 195، والترادف للدكتور مالك ليعبى / 50 وما بعدها، والكلمة دراسة لغوية معجمية / 129.

ومن أمثلة الترادف التي قد تفسر بالتشبيه ما جاء في قوله (ص235): "الكرة = معروفة، من آلات المنجمين، وبها تعرف هيئة الفلك وصورة الكواكب، وتسمى أيضاً البيضة". ففى هذا التعليق الأخير (وتسمى أيضاً البيضة) ما يدل على ترادفها، ولعل السبب في نشأة الترادف بين هذين المصطلحين استعمال البيضة في معنى الكرة؛ تشبيهاً لها بالبيضة المعروفة.

ومن أمثلة المصطلحات المترادفة في مقاليد العلوم، ونبه عليها في التعليق على مدخل (ص46/64): "التضبيب: مد خط؛ كراس الضاد المعجمة على ثابت نقلا، فاسد لفظاً أو معنى، أو على ضعيف أو ناقص".

ثم يقول في المدخل التالي مباشرة (ص46/65): "التمريض: مثله". وهذه المثلية المعلق بها على معنى المصطلح (التمريض) هي أوفى علامة دالة على الترادف التام بين هذين المصطلحين في مصطلحية علم الحديث النبوى.

وواضح أن السر في ترادف المصطلحين هو تقارب دلالاتهما في المعجم العام.

وقد يصرح مقاليد العلوم بلفظ الترادف (188/57): "الصداق = المال الواجب للمرأة على الرجل بالنكاح أو الوطء". ثم يقول في المدخل (ص57/189): "الصدقة = ترادفه". ففى هذا التعليق على معنى مصطلح الصدقة ظهر استعمال المصطلح الدال على العلاقة الحاكمة للفظي الصداق والصدقة، بضم الدال، المتحددين في المعنى وهو لفظ الترادف، ويبدو أن السر وراء الترادف بين هذين المصطلحين مرده إلى ورود اللفظين سلفاً في النصوص الشرعية، سواء أكانت قرآناً كريماً، أو سنة نبوية مشرفة بمعنى متحد، فانتقلا ليكونا لفظين دالين على معنى متحد في مصطلحية علم الفقه الإسلامى.

وقد ينشأ الترادف بين مصطلحين بسبب أن أحدهما مقترض من لغة أخرى، ومن أمثلة ذلك ما ورد في مقاليد العلوم، حيث يقول في التعليق على مدخل الفازهر (ص181/1461): "الفازهر: مثله". ويقصد بالمثلية هنا موافقة هذا المصطلح لمصطلح سابق عليه هو (الترياق) (181/1460)، وهو: "كل ما يحفظ صحة الروح، وقوته ليتمكن من دفع السموم". ويبدو أن السر في الترادف بينهما هو أن لفظ الفازهر معرب عن اللغة الفارسية<sup>(1)</sup>؛ بمعنى أن وجود لفظ الترياق في العربية انضم إليه آخر هو (الفازهر) من الفارسية؛ ليكونا معاً بمعنى متحد.

(1) في: persion - English dictionary تعريب عن بادزهر بالمعنى الذى هنا، وانظر شفاء الغليل للشهاب الحفاجى/ 41، وأدى شير/ 14، وشرح أسماء العقار، ص34/316.

ومن أمثلة الترادف بين المصطلحات عند الجرجاني في التعريفات قوله (ص 60/262):  
"الإيham: ويقال له: التخيل أيضاً: وهو أن يذكر لفظ له معنيان: قريب وغريب، فإن سمعه  
الإنسان سبق إلى فهمه القريب، ومراد المتكلم الغريب". ففى هذا التعليق ينص الجرجاني على  
اتحاد لفظ الإيham ولفظ التخيل فى المعنى، وهو عين ما يسمى الترادف، ويبدو أن السر فى هذا  
الترادف مرده إلى ما بينهما من تقارب فى المعنى فى المعجم العام.

وقد يكون سبب تعدد الألفاظ مع تقارب معناها هو التطور الصوتى، يقول المناوى فى  
التوقيف / 91: "الأمد والأبد متقاربان فى التعبير عن الزمان". ويبدو أن اتحاد المخرج صوتياً هو  
السر فى هذا التقارب الناشئ عن الإبدال.

وفى الكليات للكفوى / 346: "الجوهر هو: الذات والماهية والحقيقة: كلها ألفاظ مترادفة".  
وواضح أن السبب فى ذلك راجع إلى اتحاد معانى هذه المصطلحات فى المعجم العام أصلاً قبل  
انتقالها إلى اللغة الاصطلاحية عند المناطقة والفلاسفة.

ومن الأسباب الشائعة وراء نشأة عدد من أمثلة الترادف الاصطلاحى - اختلاف تسمية  
التصورات تبعاً لاختلاف العلوم والفنون، يقول الكفوى / 353: "الجبرية: هو اصطلاح  
المتقدمين وفى تعارف المتكلمين يسمون: المجبرة، وفى التعارف الشرعى: المرجئة". ففى هذا  
التعليق نحن أمام مصطلحات (ألفاظ) ثلاثة هى: أ- الجبرية. ب- المجبرة. ج- المرجئة.

ولكنها جميعاً متحدة المعنى، وسر هذا الترادف - كما يظهر من تعليق الكفوى على المعنى -  
سببه أمران، هما: أ- اختلاف البيئات العلمية، واستقلال كل واحدة بتسمية؛ فالجبرية والمجبرة  
(فى علم الكلام) والمرجئة (فى علم العقيدة والشرعية).

ب- اختلاف الأزمنة؛ فالجبرية اصطلاح قديم، وغيره اصطلاح حادث.

ومن الأسباب المهمة التى قادت إلى نشأة عدد من أمثلة الترادف بين عدد من المصطلحات -  
رعاية مقام الألوهية، أو ما يمكن تسميته بأثر العقيدة الإسلامية فى ظهور الترادف  
الاصطلاحى، من ذلك ما أورده الأحمـد نكرى فى جامع العلوم / 233، حيث يقول فى التعليق  
على مصطلح تجاهل العارف: "وسماه السكاكى سوق المعلوم مساق غيره لنكتة، وقال لا أحب  
تسميته بالتجاهل؛ لوروده فى كلام الله تعالى"<sup>(1)</sup>. ففى هذا التعليق استعمل الأحمـد نكرى  
مصطلحين، هما:

(1) فى مفاتيح العوم، للسكاكى / 202 فى المحسنات المعنوية: "ومنه (أى التحسين المعنوى) سوق المعلوم مساق غيره، ولا  
أحب تسميته بالتجاهل". وقد سماه بالتجاهل من غير هذا الاحتراز فى أثناء حديثه عن تفصيل اعتبارات المسند إليه،  
حيث يقول / 92: "وباب التجاهل فى البلاغة".

أ- تجاهل العارف، وهو المصطلح المستقر في مصطلحية علم البديع في البلاغة العربية.  
ب- سوق المعلوم مساق غيره لنكته، وهو المصطلح الذي لجأ إليه السكاكي بدافع تنزيهي، بديلاً عن تعبير (تجاهل العارف)؛ لوروده في كلام الله تعالى؛ لأن مصطلح (تجاهل العارف) يحمل شبهة تطاول ضار بالاعتقاد، وبهذا تولد لدينا مصطلحان متحذان فيما يدلان عليه.

ومن أمثلة الترادف الاصطلاحى ما ذكره التهانوى في كشف اصطلاحات الفنون 1/225، حيث يقول: "الإظهار: هو عند الصرّيين والقراء: خلاف الإدغام؛ أى: فكه وتركه. ويسمى بالبيان أيضاً". ففى هذا التعليق على معنى مصطلح (الإظهار) ذكر لمصطلح آخر متحد معه فى المعنى، وهو عين ما يسمى بالترادف، ويبدو أن السبب فى هذا الترادف هو ما بين اللفظين أصلاً من ترادف فى المعجم العام.

وهذه الأمثلة وغيرها تثبت أن الترادف واقع عملياً فى المعجمية المختصة؛ لأسباب كثيرة نجملها فيما يلى:

1- قد ينشأ الترادف الاصطلاحى بسبب ترادف واقع أصلاً فى بيئة هذه الألفاظ فى اللغة العامة قبل انتقالها إلى لغة الاصطلاح، أو بسبب اختلاف الاشتقاق من جذر واحد، فتأتى مشتقات مختلفة لمعنى واحد.

2- وقد ينشأ بسبب من المجاز والاستعارة فى أحد الألفاظ، فيتطور معناه ليترادف مع لفظ آخر.

3- وقد يظهر بسبب تعريب بعض الألفاظ مع وجود ألفاظ عربية بالمعنى نفسه.

4- وقد يظهر بسبب إيثار مذهب أو مدرسة أو بيئة لمصطلح، يخالف لما عند مذهب أو مدرسة أو بيئة أخرى مع اتحاد المعنى.

5- وقد ظهر أن ثمة ترادفاً اصطلاحياً كان سببه الاعتبارات العقدية، ولم تلمس الدراسة أية أضرار من وجود هذا الترادف بين عدد من مصطلحات العلم الواحد لهذه الأسباب التى كان كثيراً ما يبرزها أصحاب هذه المعاجم<sup>(1)</sup>.

(1) انظر أمثلة أخرى للمصطلحات المترادفة: مفاتيح العلوم، ص 61 (المنكسر: مال لا يطمع فى استخراج له لغية أهله = المتعذر = المتحير)، و62 (المفارقة/ المرافقة/ المصالحة/ المصادرة = متقاربة المعانى)، و71 (العدى = العثرى = البعل = البخس: ما تسقيه الساء)، و72 (السوانى = النواضح)، و189 (الأعداد المجسمة = وتسمى المذنية)، و201 (تدبير الحشو = التتمة) نوع من حسابات الفقهاء.

6- وقد يظهر بسبب من التطور الصوتي، كما في: (الإبرية = الهبرية = عرض من أمراض الرأس تنشئ ما يشبه النخالة فيها)، كما في مقاليد العلوم 1544/191. فهذان المصطلحان ظهرا بسبب تطور الهمزة إلى هاء.

وما كان من مصطلحات مترادفة بسبب اختلاف مذهبي أو اختلاف ناشئ عن اختلافات في التصورات كانت تأتي دائماً مقرونة ببيان مستواها في الاستعمال، وتقييدها بإطارها الدلالي والمذهبي، وهو ما يقترب مما يعرف بالترادف والمقيد بسياقه

( Context dependent synonymy )

= ويبدو أن هبة الله الطيب لم يهتم بإيراد مصطلحات مترادفة؛ لعنايته ببيان الفروق كما يظهر من عنوان معجمه (الحدود والفروق)، وإن ورد ما يوحى بترادف مصطلحي (الكلمة/ اللفظ) ل 10/ب. وفي مقاليد الحدود، ص 50/ 95+96 (البطلان = الفساد)، و52/ 128+129 (المزابنة = المجازفة)، و53/ 144+143 (السلف = السلم) و54/ 146+147 (القراض = المضاربة)، و62/ 247+248 (الواجب/ الفرض يرادفه)، و62/ 249 (الختم والمركب مثله)، و63/ 251 (النافلة/ السنة = ترادفانه يقصد: الندب)، و82/ 476+477 (المفعول فيه/ والظرف بمعناه)، و89/ 546+547 (حروف الزيادة/ وحروف الصلة ترادفها)، و90/ 554+553 (الأجوف = ذو الثلاثة مثله)، و90/ 555+556 (الناقص/ ذو الأربعة كذلك)، و91/ 566+565 (الواقع والمجاوز بمعناه)، و97/ 637+638 (التكميل/ احتراس مثله)، و99/ 662+663 (التشبيه المركب/ والتمثيل بمعناه)، و101/ 683 (التناسب/ والتوافق بمعناه)، و108/ 738+739 (الإغارة/ والسلخ مثلها)، و117/ 851+852 (الكسبي/ والنظري يرادفه)، و120/ 894+895 (المخصوصة/ والشخصية مرادفها)، و120/ 896+897 (المحصورة/ المسورة ترادفها)، و170/ 1335 (الرايبي/ الكلدخاء ترادف بالتعريب)، وغير ذلك.

وفي التعريفات للجرجاني 132/ 654 (الخشوع والخضوع والتواضع = بمعنى واحد)، و155/ 771 (السبر والتقسيم = كلاهما واحد)، و266/ 1328 (المرتبة الأحدية = جمع الجمع = حقيقة الحقائق لا العراء). وفي التوقيف للمناوي/ 111 (الباطل والفاقد والساقط = ضد الصحيح)، و347 (ذات الجنب والشوصة) بمعنى واحد، و580 (القرع = الفحل = القرم بمعنى السيد) بسبب الاستعارة، و556 (الفساد حنفي) = البطلان (شافعي) ما كان مشروعاً بأصله غير مشروع بوصفه).

وفي الكليات للكنوي/ 290 (الإبداع/ والاختراع/ والصنع/ والخلق/ والإيجاد/ والإحداث/ والفعل/ والتكوين/ والجعل = ألفاظ متقاربة المعاني)، و58 (الإحصاء = العد)، وانظر: (الإطباق) 142 = (التفخيم) 308، و1353 (الجر "مصطلح بصرى" = / والخفض "مصطلح كوفي").

وفي جامع العلوم للأحمد نكري/ 59 (الاختراع = الإبداع)، و633 (العنصر = الأسطقس ترادف بسبب التعريف)، و660 (العبد والأمة = الفتى والفتاة = ترادف للمشابهة)، و709 (القفاز = الكفة ترادف لاختلاف الطبقات نساء وصيدانين)، و831 (المزارعة = المخابرة ترادف بسبب اختلاف بيئات إطلاقها).

وفي كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي/ 89/ 1 (الأبرار = الإبدال)، و1/ 489 (التغير التدريجي = الاستمالة)، و1/ 510 (التمييز = المميز = التفسير = التبيين ترادف كما في المعجم العام)، و1/ 597 (الجنون السبعي = المنايا ترادف بسبب التعريب)، و1/ 675 (الحشر/ والبعث/ والمعاد ألفاظ مترادفة)، و1/ 518 (ذات الجنب = الشوصة = الرسام)، و1/ 913 (الزندقي = الكافر ترادف بأثر التعريب)، و2/ 1191 (عطف النسق = عطف الحروف)، و2/ 1238 (العناصر = والأمهات = والاسطقسات = المواد = الأركان)، و2/ 1250 (الريب = والمتدارك مترادفان)، و2/ 1294 (القاصر = 1400/2 لازم مترادفان بمعنى غير المتعدى).

### [3] 2/2 الاشتراك الاصطلاحي في معاجم المصطلحيات في العربية :

يعرف القدماء المشترك اللفظي بأنه: "اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"<sup>(1)</sup>.

ويعرف المعاصرون الاشتراك اللفظي (polysemy) بأنه: "اشتغال دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنيين"<sup>(2)</sup>.

ومن ثم فإن بإمكاننا أن نعرف الاشتراك الاصطلاحي بأنه: المصطلح الواحد الدال على تصورين مختلفين فأكثر، في إطار مجال معرفي واحد.

ويرى هارتمان<sup>(3)</sup> في تعليقه على مدخل (polysemy) أنه قليل الظهور في المعجمية المختصة؛ نظرًا لطبيعة بنائها المعتمد على الوضوح الدلالي، والذي يفترض فيها أن يكون لكل مصطلح مفهوم واحد فقط.

وهو ما يؤكده الدكتور أحمد البكري في بحثه عن المستويات اللغوية لظاهرة اللبس، حيث يقول: "إن الغموض الدلالي لا ينشأ فقط عن الاشتراك اللفظي"<sup>(4)</sup>، ومعنى العبارة - وإن أشارت إلى عوامل أخرى تسهم في خلق اللبس، فإنها توحى - ولا شك - بأن الاشتراك اللفظي مقدم في باب الأسباب المؤدية إلى اللبس، وهو أمر لا يصح بحال في اللغة الاصطلاحية؛ لما ينتج عنه من اضطراب في التصورات وخلل في المفاهيم، ومن ثم حرصت على أحادية الدلالة.

وقد ورد عدد من أمثلة المشترك الاصطلاحي في معاجم المصطلحيات في العربية، وإن ورد معها - والحق يقال - ما قلل من مخاطر الاضطراب في المفاهيم أو الخلل في التصورات، كما سيظهر في تحليلنا للأمثلة التالية.

وإن كنا نسبق فنقرر أن المجال الدلالي أو المعرفي من الباب أو الفصل سيكون حاسمًا في تحديد مفهوم المصطلح ذي المعاني المتعددة على جهة التعيين.

(1) المزهري في علوم اللغة 1/369، وانظر: فصول في فقه اللغة/ 324، وتراث المعاجم الفقهية/ 283، والمعجم الأصولية في العربية/ 285.

(2) معجم المصطلحات اللغوية للدكتور بعلبكي/ 385، وانظر: (polysemy) a dictionary of linguistics and phonetics, p 267.

(3) انظر: dictionary of lexicography, p 110.

(4) Levels of linguistica mbiguity, p 364، حيث يقول: "semantic ambiguity results not only polysemy".

وثمة شكل من المنطقي أن يقول، ولكنه ليس من الاشتراك وهو وجود لفظ متعدد المعاني؛ لأنه موجود في علوم مختلفة، يقول الخوارزمي في مفاتيح العلوم 17-18: "المتعة عند الفقهاء على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يتزوج الرجل بمهر يسير إلى أجل معلوم على أن يفسخ النكاح عند انقضائه بغير طلاق، وذلك عند الشيعة جائز.

والوجه الثاني: كسوة المطلقة إذا طلقت ولم يدخل عليها.

والوجه الثالث: متعة الحج: وهي أن يتمتع إذا قضى طوافه، ويحل له ما كان حرم عليه".

ففى هذا التعليق ما ينص صراحة على إدراك الخوارزمي لعلاقة الاشتراك الاصطلاحي، بمعنى أن تعبير (المتعة عند الفقهاء على ثلاثة أوجه) دال على أن لفظ (المتعة) له معان ثلاثة مختلفة، وهو عين مفهوم الاشتراك.

والحق أن للسياق هنا دورًا حاسمًا في منع مادة الاضطراب والخلط، وقد ظهر في هذا التعليق ما يمنع من الآثار الضارة للاشتراك، وهو ما سمي قريبًا من هنا باللبس الدلالي، وهو تقييد المعنى الأول (وجه 1) بالشيعة، والمعنى الثاني (وجه 2) بباب النكاح في فصل الطلاق، والمعنى الثالث (وجه 3) بباب الحج، فكان هذا التقييد حاسمًا في الحكم على هذا القول بانتماء هذا المصطلح بدلالاته الثلاثة إلى علاقة المشترك بأنه أمر نظري فقط، منتف عند التطبيق بأثر الباب المقيد لكل معنى.

وواضح أن المشترك اللفظي ظهر بسبب احتمال أصل معنى (متع) لهذه المعاني الموزعة على الأبواب الفقهية المختلفة، ثم كان لاختلاف المذاهب (سنة/ شيعة) أثر في صناعة المشترك هنا<sup>(1)</sup>.

(1) انظر أمثلة أخرى في مفاتيح العلوم للاشتراك الاصطلاحي/ 19 (المحلل) = الذى يتزوج المطلقة ثلاثاً لتحل للأول/ ثالث داخل في رهان متسابقين يأخذ أن سبق ولا يغرم إن سبق، 19/ (العاقلة = العصبية: أصحاب الحديث/ "أصحاب القاتل/ أصحاب الرؤى" بسبب الاختلاف مذهبي).

وفي التعريفات ص 560/114-562 (الحركة = خروج من القوة إلى الفعل تدريجيًا/ شغل حيز/ كونان في أنين في مكانين/ التوسط/ القطع "في الفلسفة" بسبب اختلاف الأبواب، و123 (الحكمة = علم يبحث فيه عن حقائق الأشياء/ هيئة قوة العقل)؛ بسبب دلالة الجذر اللغوي على أصل هذه المعاني) (في الفلسفة)، و742/150 (الروح الأعظم = السر/ الخفاء/ القلب/ الروح/ الكلمة/ الفؤاد/ الصدر/ العقل/ النفس "في التصوف"، و857/ 173 (الصحة = الفعل المسقط للقضاء/ كون الفعل موافقا للشرع (عبادات) كون الفعل من حيث ترتب آثاره (معاملات) "في الفقه"،) وواضح أن الاشتراك ناتج بسبب اختلاف المعنى من باب فقهي لآخر، 22/ 1462 (المكابرة = المنازعة لإلزام الخصم/ موافقة الحق بعد العلم به "الجدل"، 1613/325 (الورقاء = اللوح المحفوظ/ لوح القدر/ الروح المنفوخ في الصدور).

ومن أمثله عند الجرجاني في التعريفات (1596/322): "الواجب... في عرف الفقهاء (= الأصوليين) عبارة عما ثبت بدليل فيه شبهة العدم؛ كخبر الواحد". وهذا التعريف خاص بمصادر الأحناف وأدلتهم، وهو عند غير الأحناف ما ثبت بدليل لا شبهة فيه، فهذا الاشتراك الاصطلاحي ناشئ بسبب اختلاف المذاهب الأصولية والفقهيّة في النظر إلى هذا المصطلح (الواجب).

ومن أمثلة الاشتراك الاصطلاحي الناتج عن احتمال صيغة المصطلح لمعان متعددة يقول الجرجاني في التعريفات 1634/329 "الولى: فعيل بمعنى الفاعل: وهو من توالى طاعته غير أن يتخللها عصيان.

أو بمعنى المفعول: وهو من يتوالى عليه إحسان الله وأفضاله". ففى هذا التعليق ورد معنيان مختلفان لمصطلح واحد بسبب احتمال صيغة فعيل في المعجم العام لمعنى الفاعل ومعنى المفعول، ولا شك أن السياق هو الحاسم فيما بعد في أى من المعنيين هو المراد.

ومن أمثلة المشترك الاصطلاحي ما أورده صاحب مقاليد العلوم في التعليق على معنى مصطلح (العامى 1623/199)، حيث يقول: "العامى: من رضى من المعارف بالتقليدات... والعامى: من لا ينخرم بافتقاده شىء من (السياسات)... والعامى: من يساس ولا يسوس". ففى هذه التعريفات ثلاثة معان مختلفة، جعلت لمصطلح العامى دلالات متعددة تجعله مثلاً من أمثلة المشترك المصطلحي، وهو وإن كان من مصطلحية علم الأخلاق إلا أن هذه الدلالات المختلفة غير متداخلة ولا مضطربة؛ ذلك أن كل دلالة منها باعتبار مختلف، وترد في سياق خاص، كما هو ظاهر من القيود المرتبطة بكل دلالة منها.

ومما ظهر بسبب المجاز ما أورده المناوى في التوقيف على مهيات التعاريف<sup>(1)</sup> (ص 147): "البوار: فرط الكساد، ولما كان فرطه يؤدي إلى الفساد عبر بالبوار عن الهلاك". وهذان معنيان

---

= ومقاليد العلوم 607/94 (الخبر "في البلاغة" = كلام محتمل للصدق والكذب/ محتمل للتصديق والتكذيب/ كلام مفيد بنفسه/ كلام مقتضى = بصرية نسبة معلوم إلى معلوم بالنفى والإثبات)، 609/94 (صدق الخبر = مطابقته للواقع/ مطابقته لاعتقاد المخبر/ مطابقته لظن المخبر)، و171 (دفع الطبيعة = كون الكوكب في برج له فيه خط في بيت أو شرف/ اتصال كوكب نهاري بآخر نهاري)، و1630/200 (الذكاء = سرعة امتداح النتائج/ المضاء في الأمر)، و212/1793 (الصحو = العود إلى ترتيب الأفعال/ الرجوع إلى الإحساس بعد الغيبة/ اختيار المؤلم من موافقة الحق وجدان اللذة فيه)، وغير ذلك.

(1) انظر أيضًا التوقيف/ 35 (الإجانة = إناء لغسل الثياب/ ما يحوط على الشجر) "بسبب المجاز"، و62 (الأسيف = الغضبان/ المسخر المستخدم) "بسبب المجاز"، و106 (الأم = المرأة لا زوج لها/ الرجل الذى لا زوج له/ من لا غناء عنده) "التشبيه"، و220 (الثغر = المبسم/ الأسنان) "للمجاورة"، و240 (الجارية = أمة شابة/ كل أمة ولو كانت عجوذاً) "باعتبار ما كان"، و255 (الجنابة = إنزال المنى/ التقاء الحثانين)، و281 (الحش = البستان/ الكنيف) =

نشأ أحدهما بطريق المشابهة، فنحن أمام لفظ البوار الذى هو كساد، ثم تطورت دلالاته إلى معنى الهلاك. وإن كان البوار فى أصل المعنى هلاكاً، كان معنى الكساد استعارة للمشابهة.

ومن أمثله التى ظهرت بفعل عموم المعنى الأصيل فى الجذر اللغوى الذى انحدر منه المصطلح وبمساعدة المجاز- ما نراه من تعدد فى دلالات مصطلح المس فى لغة الفقه، يقول المناوى فى التوقيف/ 655: "المس يقال فيما معه إدراك بحاسة اللمس/ وكنى به عن النكاح/ وكنى بالمس عن الجنون/ والمس يقال فى كل ما ينال الإنسان من أذى". ففى هذه التعاريف تعدد دلالى ظاهر نتج منه- كما نرى- أن صار لمصطلح المس عدد من الدلالات، هى:

1- اللمس. 2- الجماع. 3- الجنون.

4- الأذى، وهو عين ما يسمى بالاشتراك اللفظى، ومن الاصطلاحى.

ومن أمثلة المشترك الاصطلاحى الناشئة بسبب من الاشتراك المتضمن فى دلالة اللفظ فى المعجم العام قبل استعماله مصطلحاً- ما ورد فى الكليات للكفوى فى بيان معنى (الحق)، يقول/ 391: "الحق: من لا يقبح منه فعل... والحق يطلق على الوجود من الأعيان، وعلى الوجود الدائم، وعلى مطابقة الحكم... وعلى الأقوال والأديان والمذاهب باعتبار اشتغالها على الحكم المطابق للواقع". ففى هذا التعليق يتضح أن الحق مصطلح مستعمل فى عدد من الدلالات فى مجال دلالى معين، هو علم الكلام، وهو بهذا من المشترك الاصطلاحى، الناشئ عن تضمن هذه المعان فى اللفظ بحكم أصل معناه اللغوى، والسياق كاف فى بيان كل معنى من غير حدوث خلط أو اضطراب.

ومن أمثلة المشترك الاصطلاحى بسبب التطور الدلالى ما نجده فى مصطلح (الصفقة)، يقول الأهمد نكرى فى جامع العلوم/ 533: "الصفقة ضرب اليد على اليد فى البيع والصوت الحاصل

---

= "للمجاز"، و514 (العسيلة = قطعة العسل الجماع) "بالكناية"، و710 (النكاح = العقد/ الجماع) بطريق الكناية استقباحاً للتصريح.

وفى الكليات/ 39 (الإنبات = الحكم بثبوت الشئ/ الإيجاد/ العلم)، و246 (الضع = الجماع/ الفرج/ المهر/ الطلاق/ عقد النكاح) "بسبب المجاز وانتقال الدلالة للمجاورة"، (تعاقب تطور)، و316 (التحت = مقابل للفوق/ المنفصل)، و540 (الشخص = الجسم له حجمية/ الذات المخصوصة/ الحقيقة المعينة فى نفسها).

وفى جامع العلوم للأهمد نكرى/ 185 (الإهلال = رفع الصوت بالتلبية/ بدء الإحرام) "بسبب الكتابة"، و219 (البلاغة = مطابقة الكلام لمقتضى الحال/ ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ) "اشتراك باعتبارين مختلفين فى الكلام والمتكلم"، و928 (المولى = مشترك بمعنى المعتق والمعتق اسم فاعل واسم المفعول/ ابن العم/ الجار/ الناصر/ الخليف/ الأولى بالتصرف) "بسبب احتمال الصيغة الصرفية، وأصل المعنى اللغوى العام".

منه، ثم جعل عبارة عن عقد واحد، وعن العقد نفسه". ففي هذا التعليق على معنى المدخل (الصفقة) نحن بإزاء رسم له ثلاثة دلالات، هي:

1- علاقة إتمام البيع.

2- عقد واحد محدود.

3- مطلق العقد (عملية البيع).

ولا شك أن هذا التعدد ناشئ بسبب التطور الدلالي الذي أصاب الكلمة بسبب من تسمية الشيء ببعض علاماته أولاً.

ومن الأمثلة الظاهرة كذلك على الاشتراك الاصطلاحي ما ورد في جامع العلوم أيضاً، يقول الأحمَد نكري/ 632: "العهد: مشترك، وقد تطلق على الصك القديم، وهو ملك البائع... وقد تطلق على العقد... وقد تطلق على حقوق العقد؛ لأنها من ثمراته، وقد تطلق على الدرك، وهو تسليم الثمن عند استحقاق المبيع. وقد تطلق على خيار الشرط". ففي هذا التعليق نحن أمام مصطلح له خمس دلالات، لا يرد عليها اضطراب؛ بسبب ارتباط كل منها بباب بعينه، وإن انتمت جميعاً لمجال دلالي واحد.

وهذه الأمثلة تثبت أن الاشتراك حقيقة واقعة في لغة الاصطلاح، كما تجلت في معاجم المصطلحيات في العربية لعوامل كثيرة، يمكن إجمالها فيما يلي:

1- كون الألفاظ من المشترك اللفظي قبل تحولها مصطلحات؛ أي أن دلالاتها العامة رشحت لاستمرار الاشتراك في معانيها الاصطلاحية.

2- كان لاختلاف المذاهب العلمية أثر في تعدد دلالات رسم المصطلح الواحد في العلم الواحد.

3- كما أسهم التطور الدلالي في خلق الاشتراك الاصطلاحي، عن طريق المجاز والانتقال بغير طريق التشبيه والاستعارة.

4- كما كان لما يسمى في الصرف العربي بالصيغ الملبسة أثره في نشوء الاشتراك الاصطلاحي، وهو ما يسمى في علم الدلالة باحتمال الصيغة الصرفية لمعان متعددة، كما رأينا في صيغة فعيل مثلاً.

5- كما كان لما يسمى بقانون اللامساس أو (التابو) أثره في نشوء الاشتراك الاصطلاحي؛ بسبب استقبح بعض أنواع التصريح، ولا سيما فيما يتعلق بمصطلحات الفقه الإسلامي في باب النكاح.

ومن نافلة القول أن نقرر أن اتحاد رسم المصطلح، وتعدد دلالاته في العلوم المختلفة أمر وارد، ولا يمكن أن يعد من الاشتراك في شيء إلا أن يسمى اشتراكاً ظاهرياً خادعاً؛ ذلك أن شرطنا في القول بوجود تعدد لدلالات مصطلح ما- هو وقوع هذا التعدد أو الاشتراك في بنية مصطلحية علم واحد.

### [3] 3/2 التضاد الاصطلاحي في معاجم المصطلحيات في العربية :

يعرف الدكتور البعلبكي التضاد (Antithetical polysemy) بأنه عبارة عن: "اشتغال الكلمة الواحدة على المعنى وضده"<sup>(1)</sup>.

وإذا كان القول بضرورة نفاء اللغة الاصطلاحية من الاشتراك أمراً لازماً، فإن القول بضرورة نفاء اللغة الاصطلاحية من التضاد أكثر لزوماً وأهمية.

وقد وقع عدد من أمثلة التضاد الاصطلاحى في معاجم المصطلحيات العربية كان السر وراءها في الغالب هو احتمال صيغها للمعنيين؛ بسبب من عموم المعنى الأصلي للجذر المنحدرة منه؛ بمعنى أنه: "قد يكون المعنى الأصلي للكلمة عامّاً يتخصص<sup>(2)</sup> في اتجاهين متضادين، وبهما تنتقل إلى لغة الاصطلاح".

ولا شك أن تأمل السياق المتمثل في المجال الدلالي الذى تستعمل فيه أمثال هذه المصطلحات المتضادة مهم جداً؛ ضبطاً للتصورات والمفاهيم.

ومن أشهر أمثلة المصطلحات التى استعملت بمعنيين متضادين في بنية علم واحد مصطلح (القرء)، يقول الخوارزمي في مفاتيح العلوم/ 18: "القرء عند أصحاب الرأى: الحيض. وعند أصحاب الحديث: الطهر". ففى هذا التعليق نحن أمام رسم مصطلح واحد هو (القرء)، بإزائه معنيان متعاكسان، هما: 1- الحيض 2- الطهر.

وفضلاً عن نشوء هذه التضاد بسبب من اختيار مذهبي جنح فيه أهل الرأى (الأحناف) إلى اعتماد القول بكونه دالاً على الحيض، وجنح فيه أهل الحديث إلى اعتماد القول بأنه (الطهر)- فإن احتمال اللفظ باعتبار المعنى الأصلي الذى ذهب به كل فريق إلى اتجاه خصص دلالته في عكس اتجاه الفريق الآخر.

وهو ما التفت إليه في تراث المعاجم الفقهية حيث جاء فيه: "أن مراده (أى التضاد) إلى تفرق كل مذهب في اختيار رأى يجنح له، فالأصل في دلالة الكلمة أنها دالة على مطلق الوقت، ثم

(1) معجم المصطلحات اللغوية/ 49.

(2) فصول في فقه اللغة/ 336.

خصصها الشافعية بالطهر... واختار أبو حنيفة وابن حنبل... الحيز، والمعنيان يرجعان إلى أصل واحد، هو مطلق الجمع أو الوقت، وبتخصيص كل مذهب ناحية مضادة لغيره نشأ المصطلح فكان من الأضداد<sup>(1)</sup>.

ومن المصطلحات المستعملة في اتجاهين متضادين مصطلح (الظن) يقول الجرجاني في التعريفات (934/187): "الظن: الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض، ويستعمل في الشك اليقين". ففي هذا التعليق على معنى الظن تصريح باستعماله في الدلالة على معنيين متضادين، وواضح أن سبب هذا هو احتمال معنى أظن المطلق الاعتقاد فيه كان بمعنى اليقين، فالتضاد ناشئ عن مطلق معنى الرجحان، ثم يتخصص في اتجاهين متضادين.

ويقول المناوي في التوقيف / 153: "البيع: من الأضداد، كالشراء... ويطلق على كل بين العاقدين أنه بائع ومشتري". ولعل ذلك راجع إلى أن البيع دال على مطلق المبادلة، فتخصص في اتجاهين متعاكسين، وبه نشأ القول بالتضاد في هذا المصطلح الفقهي<sup>(2)</sup>.

ويقول الكفوي في الكليات / 234: "البين: من الأضداد، يستعمل في الوصل والفصل". وواضح أن سر التضاد هنا راجع إلى احتمال البين للمعنيين؛ إذ البين بمعنى مطلق الذهاب والانضمام. ومما ورد من أمثلة في جامع العلوم للأحمد نكري في لغة الفقه في باب المكاتب (العتق)، يقول (ص 928): "المولى: هو لفظ مشترك بين المعتق بالكسر والمعتق بالفتح". فهذان معنيان متضادان إيراداً لمصطلح واحد. وسبب ظهوره كما هو واضح احتمال الصيغة للمعنيين<sup>(3)</sup>.

ومن أمثله في كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي (1011/1): "الشراء... هو من لغات الأضداد"، بمعنى إعطاء الثمن وأخذه، وهما معنيان متضادان في لغة الفقه في باب البيوع، وسببه

(1) تراث المعاجم الفقهية / 288، وأثر اللغة في اختلاف المجتهدين / 109.

(2) انظر أمثلة أخرى في التوقيف / 211 (التجهج = نوم سهر)، و533 (الغابر = ماض وياق)، و588 (القفول = سفر رجوع للتفاؤل)، و631 (المأتم = اجتماع النساء في فرح وفي حزن). وفي الكليات 246 (البيع = طلاق ونكاح).

وفي جامع العلوم / 566 (الظن = الشك واليقين)، و968 (الواجب = الثابت بدليل قطعي والثابت بدليل ظني) عند الأحناف "تضاد بسبب الاختلاف المذهبي.

(3) يمكن تفسيره بالاشتراك؛ لما ينصوي تحته من معان أخرى، وتصنيفه من ألفاظ الاشتراك تبعاً لحقل علم الفقه عموماً، وتصنيفه من ألفاظ الأضداد تبعاً لباب واحد هو باب العتق فقط.

هو عموم معنى اللفظ الأصلي الدال على مطلق المبادلة التي يبال بها، نحو الأخذ مرة والإعطاء مرة أخرى<sup>(1)</sup>.

ومن الملاحظ قلة أمثلة الأضداد في لغة الاصطلاح، وهي مسألة محمودة في هذا الميدان، تتفق مع ما تنادى به المعجمية المعاصرة من ضرورة بناء اللغة المختصة على تخصيص معنى بعينه بإزاء كل مصطلح.

ومن أمثلة الأضداد الاصطلاحية السابقة يتضح لنا أن أسباب ظهوره يمكن إجمالها فيما يلي:

1- ورود المصطلح على هيئة صيغة صرفية ملبسة، محتملة التوجيه في اتجاهين متعاكسين؛ مما يظهر التضاد، كما رأينا في صيغ من مثل (فعيل).

2- ورود المصطلح من ألفاظ يحتمل معناها الأصلي -بما فيه من عموم- تخصيصه في اتجاهين متقابلين، كما في أمثلة (الظن) و(البيع) و(الشراء)، وغيرها.

3- ظهور التضاد بسبب من التطور الدلالي؛ بسبب من التفاؤل، أو اللا مساس.

4- ظهور التضاد بسبب اختلاف المذاهب العلمية في التعامل مع بعض المصطلحات.

وبعد، فقد توصلت هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأغراض، وكشفت عن عدد من النتائج، هي مجملة دليل مستقر عما يمكن استثماره في إعادة النظر إلى المعجمية العربية المختصة، وفي إمكان أن تكون مدخلاً صالحاً للاستثمار المعاصر في بناء نظرية معجمية ومصطلحية عربية، موصولة الأصول بالعلم العربي، وفيما يلي أظهر النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1- كشفت الدراسة عن عدم قلة معاجم المصطلحيات في العربية، خلافاً لبعض الدراسات المعجمية الرائدة التي استبعدتها من تاريخ المعجم العربي، لقلتها وندرتها.

2- رصدت الدراسة في قائمة طويلة، ضمت خمسة عشر معجماً اتفاقاً، أو سبعة عشر معجماً في ضوء تصنيف آخر -عكست امتداداً زمانياً وجغرافياً ومذهبياً في العناية بالمعجمية المختصة في تاريخ المعجمية العربية.

3- أظهرت الدراسة امتداد العناية باللغة الاصطلاحية في مجالات معرفية متماسة مع المعجمية، فتوقفت أمام عناية ظاهرة بالمصطلحات في مؤلفات تصنيف العلوم في الحضارة العربية الإسلامية، فحللت أمثلة لهذه العناية في إحصاء العلوم للفارابي

(1) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون (1/338): (البشارة = في الخير والشر)؛ لعموم معنى البشارة في سوق الخبر الذي تغير منه البشارة، أو تضاد ناشئ بسبب الاستعمال المجازي في الشر، و1/354 (البيع = إعطاء الثمن وأخذ الثمن)؛ لعموم المعنى الأصلي، و2/1794 (الموصى = الموصى والموصى له)؛ بسبب احتمال الصيغة للمعنيين.

329هـ، وطبقات الأمم لصاعد الاندلسي 462هـ، وإرشاد القاصد لابن ساعد الأكفاني 749هـ، ومفتاح السعادة لطاش كبرى زادة 968هـ، وترتيب العلوم لساجقلى زاده 1145هـ، وأبجد العلوم للقنوجى 1307هـ.

4- كشفت الدراسة في تطبيقاتها للتصنيف المعجمى عن نوع من الوحدة المعرفية في التاريخ المعجمى، إذ صنف أصحاب معاجم المصطلحيات معاجمهم وفق نظامين، هما:  
أ- المدرسة الموضوعية [المصنفة/ غير المصنفة].

ب- المدرسة الألفبائية التقليدية (التجريدى)/ النهائية (غير التجريدى).

5- عنيت الدراسة بتفصيل دراسة منهج كل معجم من معاجم المصطلحيات ومصادره.

6- وفي قسم تال، كشفت الدراسة عن توافر عدد من أصول المعجمية وفق التصور المعاصر في هذه المعاجم، فناقشت الدراسة عناية أصحاب معاجم المصطلحيات بما يلي:  
أ- دور المقدمات والملاحق في بناء معاجم المصطلحيات العربية.

ب- العناية بالمدخل وتنسيقها وترتيبها.

ج- التنوع في طرق شرح المعنى.

د- الكشف عن الوظائف الأساسية التي ظهرت للوفاء بها.

ومن تأمل هذه الأصول تكشف ما يلي:

1- تخلف معاجم المصطلحيات في مجال العناية بدور المقدمة والملاحق، مع الإقرار في الوقت نفسه بأن ثمة تطوراً إيجابياً لحق هذين الأصلين، كلما اقتربنا من العصر الحديث.

2- كان ترتيب المدخل في هذه المعاجم امتداداً للمألوف من أنظمة الترتيب في تاريخ المعجم العربى العام، كما ظهرت عناية بما يدل على انتمائها إلى المعجمية المختصة.

3- كشفت الدراسة عن تقدم ظاهر في باب التعليق على شكل المصطلحات، وفي باب التعليق على معانيها، بما هو متوافق مع قواعد المعجمية المعاصرة ومبادئها، وهناك تفصيلات دقيقة كاشفة عن وجوه إيجابية غالبية، وبعض وجوه سلبية سبق بيانها.

4- كما أظهرت الدراسة تقدماً واضحاً في عناية هذه المعاجم ببيان مستوى الاستعمال؛ مما كان له أثره المهم والإيجابي في أدائها لوظائفها.

- 5- وفي مجال الطرق المستعملة في شرح معانى المصطلحات، كشفت الدراسة تقدم طريقة الشرح بالتعريف المحكم، وهو المناسب لمثل هذا النوع من المعاجم كما تقرر المعجمية المعاصرة، كما كشفت عن عدم غياب الموضحات البصرية، وغير البصرية.
- 6- أظهرت الدراسة بروز الوظيفة الاصطلاحية (المعرفية) لهذه المعاجم.
- 7- ثم وقفت الدراسة أمام أسباب ظهور اللغة الاصطلاحية، لتقرر أنها أثر من آثار ما أحدثه الإسلام في حركة العلم في العربية.
- 8- وكشفت عن المظاهر التي حكمت ظهور المصطلحات، فناقشت مظاهر التضييق والتوسيع الدلالين، وأثرهما في ذلك، ثم وقفت أمام مظهر الانتقال الدلالى بغير هذين الطريقتين.
- 9- وكشفت الدراسة عن قلة أمثلة المصطلحات التي لم يأت أمامها معان خاصة، دخلت في علاقات ترادف واشتراك وتضاد، وقد جاءت قليلة نادرة، وهو المطلوب المقرر في مبادئ المعجمية المعاصرة.
- وفي هذا القليل النادر من المصطلحات المترادفة والمشاركة والمتضادة- ظهرت قيود تمنع من مخاطرة وجود هذه العلاقات.
- لقد حاول هذا الكتاب أن يعيد الثقة بما قدمته المعجمية العربية المختصة. وهى تزعم أنها درست تياراً معجمياً لم يلتفت إليه من قبل.

\*\*\*